

# العراق يسرع خطوات إعادة تشغيل المصانع المتوقفة

## وزارة الصناعة تعرض مشاركة المستثمرين في إعادة تأهيل المنشآت



لامحركات لتحريك خطوط الإنتاج

وكان العراق قد انتهى من تأهيل 83 مصنعا العام الماضي، وقد شملت الخطة ثلاث مراحل حيث تم في مرحلة أولى تصنيعا نحو 17 مصنعا ثم حوالي 24 مصنعا وأخيرا 42 مصنعا، كما تم إنشاء خطوط إنتاجية ومشايخ جديدة ودعم رواد الأعمال والخريجين العاطلين عن العمل ومنح إجازات التأسيس.

### 288

مصنعا متوقفا تم تأهيل 83

مصنعا منها فقط، بحسب وزارة الصناعة والمعادن

وتفسير الأرقام الرسمية إلى وجود قرابة 30 ألف منشأة حكومية تحتاج إلى إعادة تحديث بالكامل وأغلبها تم تدميره خلال الحرب ومعظمها في محافظات كانت معرضة لهجمات المتطرفين وخاصة في نينوى.

ولم تقتصر الأضرار على المنشآت الحكومية فحسب، بل شملت أيضا شركات القطاع الخاص، التي عمتها الفوضى بسبب غياب أجهزة الرقابة ومعايير السيطرة النوعية.

ولا يزال الاقتصاد العراقي يعاني من التسلل التام بعد 18 عاما من سوء الإدارة، وبيات الموازنة السنوية تعاني من الإدمان المفرط على عوائد صادرات النفط، في تلبية حاجات البلاد من السلع والخدمات المستوردة من الخارج.

وبناء كورونا، مما أثر سلبا على الموازنة العامة للدولة.

وتشير التقديرات إلى أن مساهمة الصناعة، التي كانت تنافس أفضل المنتجات العالمية، تراجعت إلى اثنين في المئة فقط من الناتج المحلي الإجمالي، بعد أن كانت تبلغ حوالي 10 في المئة قبل الغزو الأميركي في 2003، رغم وطأة الحصار الدولي في ذلك الوقت.

وتعرضت معظم المنشآت الصناعية العراقية في أعقاب ذلك إلى تدمير كامل حيث تم نهب وتهريب معداتها وبيعها في أسواق الخردة في الدول المجاورة وخاصة إيران.

وساهمت عدة عوامل في تدهور قطاع الصناعة أبرزها تولى مناصب المسؤولية من قبل شخصيات لا تتسم بالكفاءة بسبب المحاصصة الطائفية وتتسبب الطبقات السياسية على الاعتماد على الاستيراد لتأمين صفقات الفساد.

وتبدو حكومة مصطفى الكاظمي مهمة بهذا الملف وتقول إنها تأمل بأن يؤدي دخول المستثمرين في نشاط تلك الشركات إلى تحسين كفاءة تشغيلها وإعادةها إلى الربحية وزيادة مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي لإخراج البلاد من حالة التسلل الاقتصادي.

وبدأت وزارة الصناعة والمعادن منذ تولي الكاظمي السلطة تركّز بشكل كبير على تفعيل قوانين حماية المنتجات المحلية والتعرفة الجمركية وإعادة تقييم المشروعات والعقود الاستثمارية وتشجيع ودعم المستثمرين والشركاء مع القطاع الخاص المتمكن والكفء وغيرها.

الإنتاج في جميع الشركات والمصانع والمعامل التابعة لها.

وترتبط معظم الأنشطة الصناعية العراقية في الوقت الحالي بصناعة النفط حيث أن عمليات تكرير الخام وصناعة الأسمدة والصناعات الكيماوية تعتبر من الصناعات الرئيسية في البلاد.

وأكد الصافي أن وزارة الصناعة تعتمد على الإمكانات الذاتية للشركات في حال الحاجة إلى أعمال تأهيل بسيطة، وتعتمد على استقطاب عقود مشاركة واستثمار حقيقية مع مستثمرين ورجال أعمال وشركات جادة ومتمكنة.

وأوضح أن بعض الشركات والمصانع تعرضت إلى التدمير في المدن المحررة، وبعضها الآخر قديم ويحتاج إلى مبالغ ضخمة لا تستطيع الدولة توفيرها، وكانت قد قال في وقت سابق إن عدد المصانع المتوقفة والمدمرة يبلغ حوالي 288 منشأة.

وعلى سبيل المثال، تمت إحالة عدد من مصانع الإسمنت للاستثمار، وبالأخص المصانع التي تعمل بالطريقة الرطبة والقديمة لغرض تحديثها وجعلها تعمل بالطريقة الجافة، كون هذه الطريقة هي من أحدث التقنيات، وهي ذات طاقة إنتاجية عالية فضلا عن كونها أقل استهلاكاً للوقود.

وتأتي هذه التحركات في وقت تعاني فيه الصناعة العراقية من ضعف شديد في الإنتاج، ولم ترق إلى مستوى التحديات التي يواجهها البلد النفطى العضو في منظمة أوبك، في ظل استمرار انخفاض أسعار النفط وتراجع الإيرادات

قطع العراق خطوة أخرى باتجاه إعادة إحياء الصناعة المتوقفة في كامل البلاد رغم العقبات الكثيرة التي تعترض الجهات المعنية من أجل تنفيذ خطة كان تم الإعلان عنها قبل عدة أشهر لتوفير تمويلات عبر جذب المستثمرين العرب والأجانب والدخول في شركات توظف هذا القطاع من سباتها.

بغداد - تعكف الحكومة العراقية على دراسة كيفية إعادة إحياء نشاط العشرات من المصانع بكامل محافظات البلاد في قطاعات مختلفة مثل الإسمنت والأدوية والحديد والنسيج وغيرها، لا تمارس معظمها أي نشاط منذ سنوات طويلة.

وترى بغداد أن الحل الأنسب اليوم لتجاوز هذه العقبة المزمنة بالنظر إلى عدم توفر الموارد اللازمة لتنفيذ الخطة هو جذب المستثمرين وعقد شركات جديدة وذلك من خلال الانفتاح على جميع الدول والبلدان العربية والإقليمية والأجنبية.

ولكن المستثمرين قد يواجهون عراقيل كثيرة في طريق ضخ أموالهم في بلد تتسم بيئة الأعمال فيه بنوع من الضبابية وتوصف بأنها الأسوأ في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، إذ إن مراجعة القوانين وإدخال إصلاحات جذرية في الأمور الضرورية من أجل منح رجال الأعمال ضمانات لتوطين الصناعة مجددا.

ويحلل الشارع العراقي والخبراء الحكومات المتعاقبة مسؤولية انهيار شامل الذي تعاني منه الشركات الحكومية بسبب الفساد والإهمال وهم لا يعملون كثيرا على إمكانية إنقاذها بسبب ضعف كفاءة المسؤولين الحكوميين السابقين.

ويحلل الشارع العراقي والخبراء الحكومات المتعاقبة مسؤولية انهيار شامل الذي تعاني منه الشركات الحكومية بسبب الفساد والإهمال وهم لا يعملون كثيرا على إمكانية إنقاذها بسبب ضعف كفاءة المسؤولين الحكوميين السابقين.



مرضى الصافي  
بعض المصانع بحاجة لمبالغ ضخمة لاستطيع الدولة توفيرها

وكشفت وزارة الصناعة والمعادن في بيان نشرته على منصتها الإلكترونية أنه تم عرض العديد من المصانع للاستثمار خلال الفترة الأخيرة بهدف تحديثها لإحيائها من جديد وبالتالي تعزيز الإنتاج المحلي.

ونسبت وكالة الأنباء العراقية الرسمية إلى المتحدث باسم الوزارة مرضى الصافي قوله إن "وزارة الصناعة والمعادن مستمرة بخططها الرامية لإنعاش الصناعة العراقية ضمن البرنامج الحكومي، وتحريك عجلة

# مصارف السعودية تحقق قفزة في الأرباح

الرياض - تمكن القطاع المصرفي في السعودية من تحقيق أرباح خلال الأشهر الأربعة الأولى من العام الجاري، قياسا بالعام الماضي، رغم أن الهامش كان قليلا. وارتفعت أرباح البنوك العاملة بالبلاد بنسبة 0.7 في المئة، بما يعادل 111 مليون ريال (29.6 مليون دولار) خلال الثلث الأول من هذا العام، لتبلغ 16.7 مليار ريال (4.5 مليارات دولار)، مقابل 4.1 مليارات دولار بمقارنة سنوية.

واستنادا إلى بيانات مؤسسة النقد العربي السعودي (البنك المركزي)، فقد ارتفعت الأرباح بواقع 31.8 في المئة، بما يعادل 400 مليون دولار خلال أبريل الماضي عن مستويات أبريل 2020.

وشمل تقرير وحدة الرصد الذي تنشره صحيفة "الاقتصادية" السعودية الأرباح قبل الزكاة والضرائب عشرة بنوك وطنية، إضافة إلى فروع 14 بنكا أجنبيا مرخصا للعمل في السعودية.

فيما لا تشمل فروع البنوك في الخارج. وبلغت أرباح البنوك في يناير الماضي 1.37 مليار دولار، لتراجع في فبراير وتصل إلى قرابة 800 مليون دولار ثم ارتفعت في مارس لتبلغ نحو 1.2 مليار دولار لتقفز في الشهر التالي إلى 1.7 مليار دولار.

واستطاعت مصارف السعودية العام الماضي من المحافظة على الربحية رغم ضالة الهوامش، حيث أشارت تقارير التصنيفات الائتمانية إلى مرونة النظام المالي ما عزز الربحية رغم ضغوط انهيار أسعار النفط.

وقالت وكالة ستاندر أند بورز غلوبال للتصنيفات الائتمانية حينها إن ربحية البنوك في البلاد ستظل قوية، على الرغم من انخفاض الهوامش.

# وفرة المعروض تؤجل تعافي أسعار عقارات دبي

دبي - رجحت شركة نايت فرانك المتخصصة في الاستشارات العقارية العالمية أن تتخلف دبي عن ركع تعافي أسعار العقارات نظرا لتخمة المعروض من المنازل والشقق فيها، وهو الأمر ذاته الذي أدى إلى انخفاض الأسعار في الإمارة خلال السنوات الماضية.

ورغم أن سوق العقارات بدأ يخرج من أزمة استمرت ست سنوات على أيدي مستثمرين دوليين أثرياء هربوا من إجراءات الإغلاق المرتبطة بفيروس كورونا في بلادهم ليقدوا في الإمارة الخليجية عمليات شراء بمبالغ ضخمة لوحدات سكنية فاخرة، فإن ذلك لن يكون سببا لتعافي القطاع قياسا بمدن أخرى حول العالم.

فيصل دوراني  
عدم التوازن بين العرض والطلب بات سمة للسوق

وتشير تقديرات نايت فرانك إلى أن قيمة المساكن الرئيسية التي تبلغ قيمتها 3.6 مليون درهم (مليون دولار) أو أكثر من المتوقع أن تنخفض بنسبة 2 في المئة هذا العام بعد انخفاضها بنسبة ستة في المئة العام الماضي.

وأكد دوراني أن أسعار المنازل بشكل عام من المقرر أن تنخفض بنسبة 2 إلى 3 في المئة بينما من المرجح أن ترتفع أسعار الفيلات، التي تشكل حوالي ثلث المعروض السكني في المدينة بنسبة 3 إلى 4 في المئة.



الضبابية تخيم على السوق

# تأسيس الشركات الصغيرة والمتوسطة

## يظهر زخم نمو مطرد في عُمان

وقررت مسقط في يناير الماضي قطاعات ومهن لتصبح حكرا على المواطنين في الدولة الساعية لتنفيذ حزمة كبيرة من الإصلاحات، بطول الكثير منها الاقتصاد سعيا لتنشيطه والرفع من إنتاجيته، بما في ذلك توفير المزيد من الوظائف للعمانيين المقبلين على سوق العمل بشكل متزايد.

وتأثرت عُمان، التي يعد اقتصادها الأضعف بين دول الخليج العربي، خلال العام الماضي جراء تفشي فيروس كورونا وانخفاض أسعار النفط مما ترك آثارا عميقة على نتائج أعمال الشركات العاملة في السوق المحلية.

وبحسب بيانات صندوق النقد الدولي سجل اقتصاد السلطنة انكماشاً بواقع 6.4 في المئة خلال العام الماضي، تحت ضغوط الجائحة.

واتسع عجز الموازنة العمانية ليشكل 17.3 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي في نهاية 2020، مرتفعا نحو 13 في المئة بمقارنة سنوية.

وبعكس هذا التمشي مدى اهتمام الحكومة بالكوادر الوطنية، والذي يهدف إلى رفع نسبة العمانيين إلى 20 في المئة في القطاع الخاص في غضون سنوات.

### 52

ألف مشروع صغير ومتوسط

تم تسجيله بنهاية أبريل 2021

مقارنة مع 44 ألفا قبل عام

وفي عام 2019، أشارت التقديرات إلى أن 250 ألف عماني فقط يعملون في القطاع الخاص، وهو رقم يبدو صغيرا قياسا بماكثر من 1.8 مليون وافد يعملون في البلاد.

ومنذ ذلك الحين اتخذت مسقط خطوات متقدمة من أجل تقليص العمالة الوافدة بهدف فسح المجال أمام توظيف سوق العمل تدريجيا، وبالتالي تحريك عجلة النمو وإعادة هيكلة أوضاع الاقتصاد على أسس مستدامة وفق "رؤية 2040".

الباطنة والداخلية وظفار وشمال الشرقية وجنوب الشرقية والظاهرة والبريمي ومسندم.

ويقول خبراء اقتصاد إن هذه الطفرة في إنشاء الشركات الصغيرة والمتوسطة يعود بالأساس إلى حزم الدعم والتسهيلات والحوافز المصرفية التي تقدمها هيئة تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لأصحاب هذه المشاريع.

وكان مجلس إدارة الهيئة قد ناقش طيلة العامين الماضيين إطلاق مجموعة من الفرص الاستثمارية لرواد الأعمال بغية خفض معدل البطالة، التي تستوجب تغييرات هيكلية في بنية الاقتصاد وزيادة الاستثمار في القطاعات الإنتاجية التي تساهم في التنمية الاقتصادية المستدامة.

وتحاول الحكومة من خلال ذلك تشجيع الشباب على تأسيس مشاريع خاصة وعدم انتظار الحصول على وظيفة تقليدية سواء في مؤسسة حكومية أو في شركة خاصة، كما أنها تشجع على البحث عن أفكار مبتكرة بهدف تمويلها.